

رياح الاصرار

هل استوعب لبنان تناقضاته ؟

بالرغم من كل ما حدث في الاسابيع الاخيرة من ماس ، بقي لبنان بغيره . عند استطاعت الارادة الوطنية استيعاب التناقضات المحلية والخروج منها بدروس مهمة ستكون لها ابعاد الاثر في تطور لبنان بالاتجاه الوطني الديمقراطي .

ولعل امرز الملامح التي ظهرت من خلال التطورات الموقف الشعبي الكاسح ضد الحكومة العسكرية ، وهو موقف يمر بالوصوح والنظرة البعيدة المدى وان كان ليس جديدا . عند وقف الشعب اللبناني في السباق ضد الانتكاس المطقة من الحكم العسكري وقاومه بمختلف الوسائل بالرغم من ن داخل ذلك الحكم العسكري المبطس بالواهبات والمؤسسات المسمورة .

وقد كان من المستغرب حقا ان ياتي الرئيس سليمان مرشحته بحكومة عسكرية بامرة ، وهو الذي جاء الى الرئاسة على موجة المد الشعبي والسياسي المناوئة لتدخل الاجهزة العسكرية في شؤون الحكم . الا ان سرعة انهاء الحكومة العسكرية ازال من الادهان وبعض السرعة ان يكون الرئيس مرشحته مصفا على وضع نهاية معجزة للمناخ الديمقراطي .

وربما كان من الصعب المتحمسة على السؤل ان يوافق استقالة الحكومة العسكرية برور بخاومة الجيش للعدوان الاسرائيلي على الجنوب في اليومين الماضيين ، مما يدل على ان الامور قد بدأت تنح في الاتجاه اللازم . ان ان جزوا كبيرا من الاختلالات التي تعرضت لها الحياة السياسية في لبنان في اعقاب حرب حزيران تعود الى ان هذه الامور لم تكن في نصاها الصحيح .

على ان الدور الفعلي للحش في الحناء الوطنية لا يمكن ان يستقيمهما الا اذا استقام البنيان الديمقراطي بحيث تصبح المساسون ممثلين فعلا للفتات الشعبية ومقرمين فعلا بالبرامج الوطنية التي يمكن بحاسبها على اساسها .

اما موضوع الامن فانه اكثر المواضيع الحساسة مفعدا لاسباب بقره ليس اهمها وجود السلاح بقره في ايدي الناس . ان الامن مرتبط ارتباطا وثيقا بالنضال الاجتماعي وبانصاف الفئات والمخاطر المعرومة وبناء اجهزة الدولة وسلطانها على هذا الاساس بكل ما يترتب على ذلك من اراءات لا بد لها ان تبنى اولا واخرا معالج الطبقات والفئات الغنية المتهرة حتى الان من دفع ما يتوجب عليها من ضرائب والتزامات للدولة .

وفي كل حال ، فان معالجة الاوضاع من نفس المعايير التي كانت سائدة منذ الاستقلال الى اليوم لم تعد مجدية ، وان كان لا بد من الانتقال الى المرحلة الجديدة من خلال الاوضاع الراعية ، وبرز معالم المرحلة الجديدة المتطورة انه لم يعد بإمكان النظام اللبناني ان يتجاهل وجود الحركة الوطنية اللبنانية كقوة سياسية فعالة ومؤثرة خارج الدوائر الطائفية الممهودة ، او ان يتعامل معها من خلال اطراف اخرى .

ولكن مدى اعتراف النظام اللبناني بالحركة الوطنية وتعامله معها يتوقف الى حد كبير على الحركة الوطنية ذاتها بقدر امتدادها الى اوسيع القطاعات اللبنانية ، وبقدر تخطيطها القومي اللبناني الشامل ، يكون مقدار تفلاها التي موققع المسؤولية والتتبع .

وفي ضوء هذه التجربة التي مرت بها البلاد على كاتبة المستويات ، لم يعد موفيق خلاف كبير لشخص الرجل الذي يختاره رئيس الجمهورية ليكون رئيسا للحكومة .

سليمان العزلي